الأمم المتحدة
E/CN.6/2015/NGO/221

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 December 2014
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة التاسعة والخمسون
٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥
متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

بيان مقدَّم من الرابطة النسائية من أجل الحرية والديمقراطية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* هذا البيان صادر دون تحرير رسمي.

040215 020215 14-66276X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

إن الرابطة النسائية من أجل الحرية والديمقراطية منظمة نسوية أسِّست في برشلونة عام ٢٠٠١، وهي تضطلع بعملها الرئيسي مستلهمةً المبادئَ المكنونةَ في ميثاق الأمم المتحدة والإعلانَ العالمي لحقوق الإنسان. كما أنها تسترشد بأحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويتمثل هدفها الرئيسي في مساعدة النساء على تنمية قدراتهن في بيئة من الحرية والديمقراطية على أساس تكافؤ الفرص.

ويوافق عام ٢٠١٥ الذكرى السنوية العشرين لصدور وثيقة إعلان ومنهاج عمل بيجين، التي وقَّعها ١٨٩ بلداً في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وقد مثَّل هذا المؤتمر الذي نظَّمته الأمم المتحدة منعطفاً فيما يخص حقوق الإنسان بالنظر إلى أنه يأخذ بأحكام معاهدات سابقة له مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد حُدِّد في منهاج العمل اثنا عشر مجالاً من مجالات الاهتمام الحاسمة في النضال من أجل المساواة بين الجنسين، وبُيِّنت فيه الخطوات اللازمة لرفع العوائق التي تحول دون تقدم المرأة. ولئن لم تكن الوثيقة المعنية ملزمة قانونياً فإنها تصلح بمثابة وثيقة بشأن السياسات تسترشد بها الحكومات، والمؤسسات، والمنظمات غير الحكومية. ويُعترَف في الإعلان بأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يمثِّلان سبيلين فعالين لمكافحة الفقر والجوع والمرض، ولحثّ التنمية المستدامة حقَّ الاستدامة. وقد اتُّخذت ثمانيةُ الأهدافِ الإنمائية للألفية المنبثقةُ عن إعلان الألفية، مع ما حُدِّد فيه من آجال تحقيقها ومؤشراته، مراجعَ قيِّمةً لمتابعة التقدم المحقَّق والنتائج المحرَزة على هذا الصعيد ولتقديم معلومات عنهما.

ونستطيع الآن، إذ انقضى زهاء عشرين سنة منذ ذلك المؤتمر الذي دعانا، كما يظهر من شعاره، إلى "النظر إلى العالم بعينَي المرأة"، أن نقيِّم كيف جرى تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وأن نتبيَّن المدى الذي لمّا يزل يفصلنا عن تحقيق الأهداف التي حُدِّدت في عام ١٩٩٥ التحقيقَ الكامل.

فعلى الرغم من التقدم الذي تحقق حتى الآن في التوصل إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لمّا تزل تعترض تنفيذَ مقتضيات إعلان ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة تحدّياتٌ وعوائقُ نود أن نسترعي العناية إليها.

وفي هذا الصدد نتعهد بطلب اعتماد تدابير جديدة للتكفل بتنفيذ هذه المقتضيات التنفيذَ الكاملَ والفعال، ونشدِّد على ضرورة السهر على أن يُضاف منظور جنساني إلى أعمال الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة المعنية بتعجيل التقدم على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إننا، على مدى السنوات الأخيرة، ناشدنا منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمجتمع المدني بجميع قطاعاته، بما فيها المنظمات غير الحكومية، وكل الرجال والنساء، أن يلتزموا الالتزامَ الكامل بالعمل لتنفيذ مقتضيات إعلان ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، وأن يزيدوا مساهماتهم في تنفيذها.

فالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هدفان إنمائيان أساسيان، وهما يمثلان سبيلاً هاماً إلى تحقيق سائر الأهداف الإنمائية للألفية. ولئن كان الهدفان ٣ و٥ من الأهداف المعنية يتعلقان بمسائل جنسانية محدَّدة الطابع فإن لسائر هذه الأهداف جوانب تتصل على نحو بيِّن بالمساواة بين الجنسين. وقد تحقق قدر من التقدم في هذا المجال لكنه بطيء ومتفاوت. وذلكم هو السبب الذي استدعى تكرار تسليط الضوء على ضرورة مواصلة تعزيز الروابط بين تنفيذ منهاج عمل بيجين وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

فمن الأساسي أن يتم تحديد منظورات جنسانية وتناولها على نحو أوضح ضمن إطار الاستراتيجيات المرمي منها إلى تحقيق جميع الأهداف المعنية على المستويين الوطني والمحلي. كما يتعيَّن الأخذ بآليات وأدوات أفضل بغية التكفل بمساءلة الدول وسائر أصحاب الشأن فيما يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع القطاعات.

ويؤدي التعليم دوراً حاسماً في تمكين المرأة والفتاة. وثمة ممارسات جيدة، من قبيل إلغاء الرسوم المدرسية، تسنّى بها قطع أشواط على طريق تحقيق الأهداف المنشودة دولياً في مجال تحسين إتاحة نوال الفتيات للتعليم، ولا سيّما التعليم الابتدائي. لكن التقدم المحرز يبقى متفاوتاً من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر وضمن البلد الواحد. ويتفاقم إقصاء النساء والفتيات الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بفعل ما يواجهه أهالي المناطق الريفية أو المقاطعات المكتظة بالسكان من وجوه التفاوت في البيئة المعيشية. وتُحدث الحواجز البنيوية القائمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية تفاوتاً بين الجنسين، وتعزِّز التفاوت القائم بينهما، وتمثِّل عوائق تحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يخص المرأة والفتاة.

وتظل للتعليم الثانوي والتعليم العالي أهمية حاسمة لإتاحة المزيد من الفرص للنساء والفتيات. أما التعليم غير النظامي، بما فيه برامج التدريب المهني، فيشكل تكملة كبيرة للتعليم النظامي.

ومن مغبّات المصاعب الاقتصادية والتفاوت بين الجنسين في شتّى أنحاء العالم أنهما يعرِّضان النساء والفتيات للخطر الأكبر فيما يخص التسرب من المدرسة، وتقليص مقدار الطعام أو درجة جودته، ورفض العلاج الطبي، والعكوف على البغاء بغية البقاء، والاستمرار على المعاناة من الوضع غير المؤاتي من ناحية نوال الوظائف الإنتاجية. فعدد النساء اللواتي يشغلن وظائف هشّة

الحال يزيد على نصف عدد نساء العالم. كما أن عبء الواجبات الأسرية يُلقى على عاتق النساء والفتيات، ما يحدّ من فرص تلقي المرأة التعليم أو عملها المدفوع الأجر.

إن نقص التنظيم وعدم التكافؤ فيما يخص نوال الموارد الاقتصادية والمالية، وعدم نوال الحماية الاجتماعية والتعليم والتدريب، عوامل تتضافر فتعزِّز التفاوت وتجعل النساء والفتيات أشد فقراً وأحدَّ تضرراً بالأزمة الاقتصادية العالمية التي شهدتها السنوات الأخيرة، علاوةً على افتقارهن إلى الأمن البدني بسبب حالات الاختفاء والاختطاف وهتك العرض الواسع النطاق في شتّى أنحاء العالم.

وإزاء هذه الأوضاع تقترح الرابطة النسائية من أجل الحرية والديمقراطية ما يلي:

- أن تأخذ الدول بالمنظور الجنساني في سياساتها الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك استراتيجيات التنمية والحد من الفقر والتدابير ذات الصلة، وأن تقيِّم مدى فعاليةِ تناولِ سياساتها وبرامجها وأنشطتها لاحتياجات المرأة والرجل وأولوياتهما ومساهماتهما، للتكفل بكون صوغ وتنفيذ الاستراتيجيات ذات الصلة يعزز تمكين المرأة اقتصادياً؛
- أن يتم إعدادُ وتنفيذُ سياسات وبرامج محدَّدة الطابع لتعزيز تمكين المرأة اقتصادياً، بوسائل منها على الخصوص تحسينُ إتاحة نوال النساء التشغيلَ الكامل في وظائف إنتاجية والعملَ اللائق للجميع ودعمُ ما تتمتع به النساء من مهارات وما تتخذنه من مبادرات في مجال الأعمال الحرة، سهراً على إيتاء دخل كاف بصورة مستدامة؛
- أن تُبدَل الجهود على سبيل الأولوية لتمييز وجوه التفاوت فيما يخص نوال المرأة الموارد الاقتصادية والمالية، بما في ذلك الوظائف، والضمان الاجتماعي، وموارد الإنتاج مثل الأراضي والأملاك والموارد الطبيعية، والقروض والتكنولوجيات المناسبة، ومحاولة تذليل وجوه التفاوت المعنية، ودراسة إمكان اعتماد قوانين وتنفيذ سياسات تكون أكثر فعالية في هذا الخصوص؛
- أن تُتَّخذ خطوات لتحسين تنفيذ السياسات ذات الأثر على تمكين المرأة اقتصادياً فيما يخص نوال التعلم مدى الحياة، والاستعانة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال في برامج تعليم الكبار والتدريب المهني، ومحو الأمية؛
- أن يُطلب التحلي بمزيد من المشيئة السياسية وملكة القيادة فيما يخص اعتماد قرارات يُنشَد بها إعمال التدابير الضرورية لتنفيذ برنامج العمل لما بعد عام ٢٠١٥ بصورة أنجع وأسرع.

فالنجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية الجديدة فيما يخص المرأة والفتاة سيبقى بعيد المنال ما لم يؤخذ بالمنظور الجنساني في السياسات الاجتماعية والاقتصادية.